

## الوضع الاقتصادي والمالي والمصرفي

### تشرين الأول 2016

في تشرين الأول 2016، تحسّنت مؤشرات القطاع الحقيقي بشكل عام قياساً على الشهر الذي سبق، باستثناء حركة المسافرين عبر المطار التي تراجعت نتيجة عوامل موسمية. وازداد النشاط المصرفي، المعبر عنه بإجمالي موجودات/مطلوبات المصارف التجارية، بنسبة جيّدة بلغت 0,8% في الشهر المذكور، لتصل هذه النسبة إلى 7,4% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016 مقابل 3,7% في الفترة ذاتها من العام 2015. من جهته، سجّل ميزان المدفوعات عجزاً بقيمة 680 مليون دولار في الشهر العاشر من العام 2016 بعد ثلاثة أشهر من الفوائض المتتالية، ليحقّق تراكمه عجزاً بقيمة 125 مليون دولار في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016 مقابل عجز أعلى بلغ 2166 مليون دولار في الفترة المماثلة من العام الذي سبق. على صعيد آخر، تجاوزت موجودات مصرف لبنان بالعملة الأجنبية 34,7 مليار دولار في نهاية تشرين الأول 2016، ما يشكّل دعامة كبيرة للإستقرار النقدي، وبقيت معدّلات الفائدة على جميع فئات سندات الخزينة بالليرة مستقرّة، في حين عرفت معدّلات الفائدة المصرفية بعض التراجع في الشهر العاشر من العام 2016 باستثناء معدّل الفائدة الدائنة على الدولار الذي بقي دون تغيير.

### أولاً- الوضع الاقتصادي العام

#### الشيكات المتقاصّة

في تشرين الأول 2016، بلغت القيمة الإجمالية للشيكات المتقاصّة ما يعادل 5996 مليون دولار مقابل 5776 مليون دولار في الشهر الذي سبق و6252 مليون دولار في تشرين الأول 2015. وتراجعت قيمة الشيكات المتقاصّة بنسبة 2,5% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015 فيما تراجع معدّل دولرة قيمة الشيكات المتقاصّة إلى 71,2% في فترة كانون الثاني- تشرين الأول 2016 مقابل 73,3% في الفترة المماثلة من العام 2015، كما يتبيّن من الجدول أدناه.

جدول رقم 1- تطوّر الشيكات المتقاصّة في الأشهر العشرة الأولى من السنوات 2013-2016

نسبة التغيّر، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	
					الشيكات بالليرة
3,9+	3544	3412	3336	3246	- العدد (آلاف)
5,4+	24614	23363	22808	21158	- القيمة (مليار ليرة)
1,4+	6945	6847	6837	6518	- متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
					الشيكات بالعملة الأجنبية
3,7-	6722	6982	7472	7780	- العدد (آلاف)
5,4-	40312	42593	47289	46009	- القيمة (مليون دولار)
1,7-	5997	6100	6329	5914	- متوسط قيمة الشيك (دولار)
2,5-	85384	87572	94096	90517	مجموع قيمة الشيكات (مليار ليرة)
1,3-	8317	8425	8706	8209	متوسط قيمة الشيك (آلاف الليرات)
	65,5	67,2	69,1	70,6	دولرة الشيكات، %
	71,2	73,3	75,8	76,6	- العدد
					- القيمة

المصدر: مصرف لبنان

## حركة الاستيراد

في تشرين الأول 2016، بلغت قيمة الواردات السلعية 1479 مليون دولار مقابل 1448 مليون دولار في الشهر الذي سبق و1467 مليون دولار في تشرين الأول 2015. وفي الأشهر العشرة الأولى من العام 2016، ازدادت قيمة الواردات السلعية بنسبة 7,0% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015، في حين ازدادت الكميات المستوردة بنسبة أكبر بلغت 17,8%.

وتوزعت الواردات السلعية في فترة كانون الثاني- تشرين الأول 2016 بحسب نوعها كالآتي: احتلت المنتجات المعدنية المركز الأول كالعادة وشكّلت حصّتها 21,1% من المجموع، تلتها منتجات الصناعة الكيماوية (10,8%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (9,8%)، ثمّ معدّات النقل (9,2%)، فمنتجات صناعة الأغذية (7,4%). وعلى صعيد أبرز البلدان التي استورد منها لبنان السلع في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016، حلّت الصين في المرتبة الأولى إذ بلغت حصّتها 11,3% من مجموع الواردات، لتأتي بعدها إيطاليا (7,4%)، ثمّ الولايات المتّحدة الأميركية (6,4%)، فألمانيا (6,1%)، فاليونان (5,4%).

جدول رقم 2- الواردات السلعية في الأشهر العشرة الأولى من السنوات 2013-2016

نسبة التغيّر، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	
7,0+	15719	14688	17452	17660	الواردات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

## حركة التصدير

في تشرين الأول 2016، بلغت قيمة الصادرات السلعية 257 مليون دولار، مقابل 254 مليون دولار في الشهر الذي سبقه و261 مليون دولار في تشرين الأول 2015. وتراجعت الصادرات السلعية بنسبة بسيطة بلغت 0,4% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.

وتوزعت الصادرات السلعية في فترة كانون الثاني- تشرين الأول 2016 بحسب نوعها كالآتي: احتلت الأحجار الكريمة وشبه الكريمة والمعادن الثمينة المركز الأول وبلغت حصّتها 29,2% من مجموع الصادرات، تلتها منتجات صناعة الأغذية (14,7%)، فالآلات والأجهزة والمعدّات الكهربائية (11,0%)، ثمّ منتجات الصناعة الكيماوية (10,3%)، فالمعادن العادية ومصنوعاتها (8,0%). ومن أبرز البلدان التي صدر إليها لبنان السلع في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016، نذكر: جنوب أفريقيا التي احتلت المرتبة الأولى وبلغت حصّتها 23,1% من إجمالي الصادرات السلعية، تلتها المملكة العربية السعودية (9,1%) فالإمارات العربية المتحدة (8,1%)، ثمّ سورية (5,9%)، فالعراق (5,5%).

جدول رقم 3- الصادرات السلعية في الأشهر العشرة الأولى من السنوات 2013-2016

نسبة التغيّر، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013	
0,4-	2485	2494	2792	3430	الصادرات السلعية (مليون دولار)

المصدر: المركز الآلي الجمركي

## الحسابات الخارجية

- في تشرين الأول 2016، بلغ عجز الميزان التجاري 1222 مليون دولار مقابل عجز قدره 1194 مليون دولار في الشهر الذي سبق وعجز بقيمة 1206 ملايين دولار في تشرين الأول 2015. وارتفع عجز الميزان التجاري إلى 13234 مليون دولار في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016 مقابل عجز بقيمة 12194 مليوناً في الفترة ذاتها من العام 2015.

- في تشرين الأول 2016، سجّلت الموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي والمؤسسات المالية تراجعاً بقيمة 680 مليون دولار، مقابل ارتفاعها بقيمة 189 مليون دولار في الشهر الذي سبق وتراجعها بقيمة 396 مليون دولار في تشرين الأول 2015. وفي الأشهر العشرة الأولى من العام 2016، تراجعت الموجودات الخارجية الصافية بحوالي 125 مليون دولار، مقابل تراجعها بقيمة أكبر بلغت 2166 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام 2015.

## قطاع البناء

- في تشرين الأول 2016، ارتفعت مساحات البناء المرخّص بها لدى نقابتي المهندسين في بيروت والشمال إلى 1020 ألف متر مربع (م) مقابل 934 ألف م<sup>2</sup> في الشهر الذي سبق و917 ألف م<sup>2</sup> في تشرين الأول 2015. أمّا في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016، فتراجعت تراخيص مساحات البناء بنسبة 2,8% بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.

جدول رقم 4- تطوّر مساحات البناء المرخّص بها في الأشهر العشرة الأولى من السنوات 2013-2016

نسبة التغيّر، % 2015/2016	2016	2015	2014	2013
-2,8	9990	10279	11655	10825

المصدر: نقابتا المهندسين في بيروت والشمال

- في تشرين الأول 2016، تراجعت قيمة الرسوم العقارية المستوفاة عبر مختلف أمانات السجّل العقاري إلى 65,3 مليار ليرة مقابل 72,2 مليار ليرة في الشهر الذي سبق و72,3 ملياراً في تشرين الأول 2015. وازدادت هذه الرسوم بنسبة 2,4% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016 مقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.

- على صعيد كمّيات الإسمنت المسلّمة، فقد بلغت 479 ألف طن في أيلول 2016 (آخر الأرقام المتوافرة) مقابل 517 ألف طن في الشهر الذي سبقه و463 ألف طن في أيلول 2015. وارتفعت كمّيات الإسمنت المسلّمة بنسبة 7,1% في الأشهر التسعة الأولى من العام 2016 بالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام 2015.

## قطاع النقل الجوي

في تشرين الأول 2016، بلغ عدد الرحلات الإجمالية من وإلى مطار رفيق الحريري الدولي 5509 رحلات، وعدد الركاب القادمين 257989 شخصاً والمغادرين 295592 شخصاً والعاشرين 541 شخصاً. وعلى صعيد حركة الشحن عبر المطار في الشهر العاشر من العام 2016، بلغ حجم البضائع المفرغة 4631 طناً مقابل 2376 طناً للشحن المشحونة.

وفي الأشهر العشرة الأولى من العام 2016، وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، ارتفعت كل من حركة القادمين بنسبة 7,3% وحركة المغادرين بنسبة 4,3% وعدد الرحلات بنسبة 4,0%، في حين تراجعت حركة شحن البضائع عبر المطار بنسبة 7,9%.

جدول رقم 5- حركة مطار رفيق الحريري الدولي وحصة الميديل ايست منها في الأشهر العشرة الأولى من العامين 2015 و2016

التغير، %	2016	2015	
4,0+	59779	57499	حركة الطائرات (عدد)
	34,1	35,1	منها: حصة الميديل ايست، %
7,3+	3192685	2974632	حركة القادمين (عدد)
	35,8	37,7	منها: حصة الميديل ايست، %
4,3+	3255769	3121646	حركة المغادرين (عدد)
	35,4	37,2	منها: حصة الميديل ايست، %
70,6-	7837	26657	حركة العاشرين (عدد)
7,9-	70395	76469	حركة شحن البضائع (طن)
	27,9	29,5	منها: حصة الميديل ايست، %

المصدر: قسم التطوير والتسويق في مطار بيروت الدولي

## حركة مرفأ بيروت

في تشرين الأول 2016، بلغ عدد البواخر التي دخلت مرفأ بيروت 160 باخرة، وحجم البضائع المفرغة فيه 635711 طناً والمشحونة 107107 أطنان، وعدد المستويات المفرغة 22669 مستوعباً. وفي الأشهر العشرة الأولى من العام 2016 وبالمقارنة مع الفترة ذاتها من العام الذي سبقه، ارتفع كل من عدد البواخر بنسبة 15,9% وحجم البضائع المفرغة بنسبة 9,9% وعدد المستويات المفرغة بنسبة 7,0%، في حين تراجع حجم البضائع المشحونة بنسبة 5,0%.

## بورصة بيروت

في تشرين الأول 2016، تحسنت حركة بورصة بيروت، وبلغ عدد الأسهم المتداولة 22970630 سهماً قيمتها الإجمالية 169,8 مليون دولار مقابل تداول 17493508 أسهم قيمتها الإجمالية 132,5 مليون دولار في الشهر الذي سبق (3521768 سهماً بقيمة 28,4 مليون دولار في تشرين الأول 2015). وارتفعت قيمة الرسالة السوقية إلى 11866 مليون دولار مقابل 11114 مليوناً (10886 مليون دولار) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي.

وفي تشرين الأول 2016، استحوذ القطاع المصرفي على حوالي 81,8% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في بورصة بيروت، مقابل 18,1% لشركة سوليدير بسهميها "أ" و"ب" وشبه انعدام حصة القطاع الصناعي (0,1%). وكانت البورصة تترقب بتفاؤل في تشرين الأول 2016 انتخاب رئيس للجمهورية، فسجل سعر سوليدير بفتنئته تحسناً ملحوظاً وصل إلى 13 دولاراً للسهم الواحد بعد أن استقرّ لأشهر عدّة على ما دون العشرة دولارات.

وعند مقارنة حركة بورصة بيروت في الأشهر العشرة الأولى من العامين 2015 و2016، يتبيّن الآتي:

- ارتفاع عدد الأسهم المتداولة من 64,5 مليون سهم إلى 96,3 مليوناً.
- ارتفاع قيمة الأسهم المتداولة من 538,9 مليون دولار إلى 801,2 مليون.

### ثانياً- المالية العامة

في آب 2016، بلغ العجز العام الإجمالي 817 مليار ليرة مقابل عجز أدنى قيمته 75 مليار ليرة في الشهر الذي سبق (عجز بقيمة 198 مليار ليرة في آب 2015). وتبيّن أرقام المالية العامة (موازنة + خزينة) عند مقارنتها في الأشهر الثمانية الأولى من العامين 2015 و2016 المعطيات التالية:

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المقبوضة من 9955 مليار ليرة إلى 10366 ملياراً، أي بمقدار 411 مليار ليرة وبنسبة 4,1%. فقد ارتفعت كلّ من مقبوضات الخزينة (+210 مليارات ليرة) والإيرادات الضريبية (+104 مليارات ليرة) والإيرادات غير الضريبية (+97 مليار ليرة).

- ارتفاع المبالغ الإجمالية المدفوعة بوتيرة أعلى، من 12953 مليار ليرة إلى 14177 ملياراً، أي بقيمة 1224 مليار ليرة وبنسبة 9,4%. ونتج ذلك من ارتفاع خدمة الدين العام بقيمة 227 مليار ليرة (من 4194 مليار ليرة إلى 4422 ملياراً) وارتفاع النفقات الأولية من خارج خدمة الدين العام بقيمة 997 مليار ليرة (من 8758 مليار ليرة إلى 9755 ملياراً)، منها 466 مليار ليرة تمّ دفعها من الخزينة إلى البلديات و377 مليار ليرة زيادة في النفقات على حساب موازنات سابقة، علماً أن التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان تراجعت بقيمة 401 مليار ليرة.

- وبذلك، يكون العجز العام قد ارتفع من 2998 مليار ليرة في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2015 إلى 3811 ملياراً في الأشهر الثمانية الأولى من العام 2016 وارتفعت نسبته من 23,1% من مجموع المدفوعات إلى 26,9% في الفترتين المذكورتين على التوالي.

- وحقق الرصيد الأولي فائضاً قيمته 611 مليار ليرة في فترة كانون الثاني- آب 2016 مقابل فائض أعلى مقداره 1197 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2015.

ويتبيّن من الجدول أدناه أن خدمة الدين ارتفعت قليلاً قياساً على المقبوضات الإجمالية في حين تراجعت قليلاً قياساً على المدفوعات الإجمالية عند مقارنتهما في الأشهر الثمانية الأولى من العامين 2015 و2016.

جدول رقم 4- تطور بعض النسب المنوية المتعلقة بخدمة الدين العام

ك-2-أب 2016	ك-2-أب 2015	
31,2	32,4	خدمة الدين العام/المدفوعات الإجمالية
42,7	42,1	خدمة الدين العام/المقبوضات الإجمالية

مصدر المعلومات: وزارة المالية

سندات الخزينة اللبنانية بالليرة اللبنانية

في نهاية تشرين الأول 2016، انخفضت القيمة الإسمية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة (فئات 3 أشهر، 6 أشهر، 12 شهراً، 24 شهراً، 36 شهراً، 60 شهراً، 84 شهراً، 96 شهراً، 120 شهراً، 144 شهراً و180 شهراً) إلى 67346 مليار ليرة مقابل 67627 ملياراً في نهاية الشهر الذي سبق و64112 ملياراً في نهاية العام 2015. وبذلك، تكون هذه المحفظة قد ارتفعت بقيمة 3234 مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016. وكانت وزارة المالية أصدرت في تشرين الأول 2016، بالإضافة إلى السندات ما دون الخمس سنوات، سندات من فئتي 7 سنوات (بقيمة 111 مليار ليرة) و10 سنوات (بقيمة 205 مليارات ليرة).

جدول رقم 5- توزع سندات الخزينة بالليرة على جميع الفئات (نهاية الفترة- بالنسبة المنوية)

المجموع	180	144	120	96	84	60	36	24	12	6	3	
	شهوراً	شهوراً	شهوراً	شهوراً	شهوراً	شهوراً	شهوراً	شهوراً	شهوراً	اشهر	اشهر	
100,00	-	5,26	12,49	3,09	18,87	20,39	31,12	6,64	1,28	0,74	0,11	ك 1 2015
100,00	0,32	4,55	16,03	2,71	20,99	21,38	22,11	7,55	3,40	0,51	0,45	أيلول 2016
100,00	0,32	4,57	16,40	2,72	21,24	21,31	21,41	7,64	3,47	0,50	0,42	ت أول 2016

المصدر: بيانات مصرف لبنان

لا تزال محفظة سندات الخزينة بالليرة تأخذ المنحى ذاته المُسجّل منذ فترة، إذ تزداد حصة السندات من فئات 7 سنوات وما فوق من المجموع، وقد شكّلت هذه الفئات 45,25% في نهاية تشرين الأول مقابل 44,6% في نهاية أيلول 2016.

وانخفضت القيمة الفعلية للمحفظة الإجمالية لسندات الخزينة اللبنانية بالليرة: من 68599 مليار ليرة في نهاية أيلول إلى 68384 ملياراً في نهاية تشرين الأول 2016 (-215 مليار ليرة). وتوزّعت على المكتتبين كالتالي:

جدول رقم 6- توزع سندات الخزينة بالليرة على المكتتبين  
(القيمة الفعلية- نهاية الفترة، مليار ليرة لبنانية)

ت أول 2016	أيلول 2016	ك أول 2015	
27338	27531	29738	المصارف
%40,0	%40,1	%46,0	الحصة من المجموع
30215	30183	23907	مصرف لبنان
%44,2	%44,0	%37,0	الحصة من المجموع
540	536	562	المؤسسات المالية
%0,8	%0,8	%0,9	الحصة من المجموع
8695	8712	8461	المؤسسات العامة
%12,7	%12,7	%13,1	الحصة من المجموع
1596	1637	1986	الجمهور
%2,3	%2,4	%3,1	الحصة من المجموع
<b>68384</b>	<b>68599</b>	<b>64654</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

لم يُسجَل تغيّر يُذكر في توزع حصص المكتتبين من مجموع محفظة السندات بالليرة بين نهاية أيلول ونهاية تشرين الأول 2016. وشكّلت حصة مصرف لبنان 44,2% في نهاية تشرين الأول 2016 مقابل 40% للمصارف و15,8% للقطاع غير المصرفي.

#### سندات الخزينة اللبنانية بالعملة الأجنبية

في نهاية تشرين الأول 2016، بلغت محفظة سندات الخزينة اللبنانية المُصدرة بالعملة الأجنبية Eurobonds (قيمة الاكتتابات الإسمية زائد الفوائد المتراكمة حتى تاريخه) ما يوازي 26880 مليون دولار مقابل 26923 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبق و24916 مليون دولار في نهاية العام 2015. وفي نهاية تشرين الأول 2016، بلغت محفظة المصارف التجارية من إجمالي محفظة سندات اليوروبوندرز 16682 مليون دولار (أي ما نسبته 62,1% من مجموع المحفظة) مقابل ما يوازي 17085 مليون دولار (أي ما نسبته 63,5% من المجموع) في نهاية أيلول 2016 و17645 مليون دولار (أي ما نسبته 70,8% من مجموع المحفظة) في نهاية كانون الأول 2015.

#### الدين العام

في نهاية تشرين الأول 2016، تراجع الدين العام الإجمالي إلى 112317 مليار ليرة (أي ما يعادل 74,5 مليار دولار) مقابل 112655 مليار ليرة (ما يعادل 74,7 مليار دولار) في نهاية الشهر الذي سبق و106015 ملياراً في نهاية العام 2015. وبذلك، يكون الدين العام الإجمالي ارتفع بقيمة 6302 مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016 (مقابل زيادة قدرها 3730 مليار ليرة في الفترة ذاتها من العام 2015).

وننتج ارتفاع الدين العام الإجمالي بين نهاية كانون الأول 2015 ونهاية تشرين الأول 2016 من ارتفاع كل من الدين المحرّر بالليرة اللبنانية بقيمة 3391 مليار ليرة والدين المحرّر بالعملات الأجنبية بما يوازي 2911 مليار ليرة (1931 مليون دولار).

وبلغ الدين العام الصافي، المحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، 97068 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول 2016، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 4,6% قياساً على نهاية العام 2015.

وفي نهاية تشرين الأول 2016، بلغت قيمة الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية 68586 مليار ليرة، مشكّلةً حوالي 61,1% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 43731 مليار ليرة للدين المحرّر بالعملات الأجنبية، أي ما نسبته 38,9% من الدين العام الإجمالي.

وفي ما يخصّ تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية، بقيت حصص المكتتبين شبه مستقرّة بين نهاية أيلول ونهاية تشرين الأول 2016 بحيث بلغت 40,2% للمصارف مقابل 44% لمصرف لبنان و15,8% للقطاع غير المصرفي.

جدول رقم 7- مصادر تمويل الدين العام المحرّر بالليرة اللبنانية  
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

ت أول 2016	أيلول 2016	ك أول 2015	
40,2	40,3	45,8	المصارف في لبنان
44,0	43,9	37,3	مصرف لبنان
15,8	15,8	16,9	القطاع غير المصرفي
<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان

وفي ما يخصّ تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية، جاء توزّع حصص المكتتبين كالآتي:

جدول رقم 8- مصادر تمويل الدين المحرّر بالعملات الأجنبية  
نهاية الفترة- بالنسبة المئوية

ت أول 2016	أيلول 2016	ك أول 2015	
3,3	3,4	3,8	الحكومات
0,1	0,1	0,2	قروض باريس-2
3,6	3,6	3,7	المؤسسات المتعدّدة الأطراف
92,7	92,5	92,0	سندات يوروبونديز
0,3	0,4	0,3	سندات خاصة للاستثمارات + مصادر أخرى خاصة
<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>100,0</b>	<b>المجموع</b>

المصدر: مصرف لبنان



## ثالثاً: القطاع المصرفي

في نهاية تشرين الأول 2016، ارتفعت الموجودات/المطلوبات الإجمالية والمجمّعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان إلى ما يعادل 301006 مليارات ليرة (ما يوازي 199,7 مليار دولار)، مقابل 298592 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و280379 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (274771 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول 2015). وازداد إجمالي ميزانية المصارف التجارية، الذي يشير إلى حجم النشاط المصرفي، بنسبة 7,4% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016 مقابل ارتفاعه بنسبة أدنى بلغت 3,7% في الفترة ذاتها من العام 2015.

## المطلوبات

### الودائع الإجمالية في المصارف التجارية

في نهاية تشرين الأول 2016، بلغت الودائع الإجمالية لدى المصارف التجارية، والتي تضمّ ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم، إضافةً إلى ودائع القطاع العام، ما يعادل 243307 مليارات ليرة (ما يوازي 161,4 مليار دولار) وشكّلت 80,8% من إجمالي المطلوبات مقابل 243656 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و233589 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (230179 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول 2015). وارتفعت الودائع الإجمالية بنسبة 4,2% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة أدنى بلغت 3,4% في الفترة ذاتها من العام 2015.

وارتفع معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم قليلاً إلى 65,10% في نهاية تشرين الأول 2016 مقابل 64,98% في نهاية الشهر الذي سبقه و64,88% في نهاية العام 2015 (64,57% في نهاية تشرين الأول 2015).

- في نهاية تشرين الأول 2016، بلغت الودائع الإجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية ما يعادل 188072 مليار ليرة وشكّلت 62,5% من إجمالي المطلوبات، مقابل 188621 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و180489 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (178463 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول 2015). وارتفعت هذه الودائع بنسبة 4,2% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016 مقابل ارتفاعها بنسبة أدنى بلغت 3,7% في الفترة ذاتها من العام 2015.

وفي التفصيل، ارتفعت ودائع المقيمين بالليرة بنسبة 3,3% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016، وازدادت ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية بنسبة 4,8%. وارتفع قليلاً معدّل دولرة ودائع القطاع الخاص المقيم إلى 59,57% في نهاية تشرين الأول 2016 مقابل 59,43% في نهاية الشهر الذي سبقه و59,23% في نهاية العام 2015 (58,99% في نهاية تشرين الأول 2015).

وفي نهاية تشرين الأول 2016، بلغت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية ما يوازي 32898 مليون دولار مقابل 33025 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و31858 مليون دولار في نهاية

العام 2015 (30972 مليون دولار في نهاية تشرين الأول 2015). وارتفعت هذه الودائع بنسبة 3,3% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016 مقابل ارتفاعها بنسبة أدنى بلغت 2,2% في الفترة ذاتها من العام 2015.

### ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية تشرين الأول 2016، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 6813 مليون دولار مقابل 6603 ملايين دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و6543 مليون دولار في نهاية العام 2015 (6175 مليون دولار في نهاية تشرين الأول 2015).

### الأموال الخاصة للمصارف التجارية

في نهاية تشرين الأول 2016، وصلت الأموال الخاصة للمصارف التجارية إلى ما يعادل 26688 مليار ليرة (17,7 مليار دولار) مقابل 26332 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و25131 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (24547 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول 2015)، وشكّلت 8,9% من إجمالي الميزانية المجمّعة و31,2% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الأموال الخاصة بنسبة 6,2% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة أقل بلغت 3,5% في الفترة ذاتها من العام 2015.

### الموجودات

#### ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان

في نهاية تشرين الأول 2016، ارتفعت ودائع المصارف التجارية لدى مصرف لبنان إلى ما يوازي 131563 مليار ليرة مقابل 128165 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و106329 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (104755 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول 2015). وبذلك، تكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة 23,7% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016، متأثرةً بالهندسة المالية الأخيرة التي قام بها مصرف لبنان، مقابل ارتفاعها بنسبة 9,5% في الفترة ذاتها من العام 2015.

#### التسليفات الممنوحة للقطاع الخاص المقيم

في نهاية تشرين الأول 2016، ارتفعت التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع الخاص المقيم إلى ما يوازي 76058 مليار ليرة أو ما يعادل 50453 مليون دولار، مقابل 50193 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و48045 مليون دولار في نهاية العام 2015 (47190 مليون دولار في نهاية تشرين الأول 2015). وبذلك، تكون هذه التسليفات قد ازدادت بنسبة 5,0% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة أدنى بلغت 4,0% في الفترة ذاتها من العام 2015.

## التسليفات المصرفية للقطاع العام

في نهاية تشرين الأول 2016، تراجع التسليفات الممنوحة من المصارف التجارية للقطاع العام إلى ما يعادل 52360 مليار ليرة، مقابل 53247 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و56984 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (56478 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول 2015). وتراجعت هذه التسليفات بنسبة 8,1% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة بسيطة بلغت 0,3% في الفترة ذاتها من العام 2015. وفي التفصيل، تراجع التسليفات المصرفية للقطاع العام بالليرة بمقدار 3172 مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016 لتبلغ 27211 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول 2016، كما تراجع التسليفات للقطاع العام بالعملات الأجنبية بقيمة توازي 1452 مليار ليرة لتصل إلى ما يعادل 25148 مليار ليرة.

## الموجودات الخارجية

في نهاية تشرين الأول 2016، تراجع الموجودات الخارجية للمصارف التجارية إلى حوالي 21023 مليون دولار مقابل 21624 مليون دولار في نهاية الشهر الذي سبقه و23794 مليون دولار في نهاية العام 2015 (22497 مليون دولار في نهاية تشرين الأول 2015). وتراجعت هذه الموجودات بنسبة 11,6% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016، مقابل تراجعها بنسبة 7,0% في الفترة ذاتها من العام 2015.

## رابعاً- الوضع النقدي

### الكتلة النقدية

في نهاية تشرين الأول 2016، بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م3) بالليرة وبالعملات الأجنبية ما يوازي 194079 مليار ليرة، مقابل 194642 مليار ليرة في نهاية الشهر الذي سبقه و186360 مليار ليرة في نهاية العام 2015 (183983 مليار ليرة في نهاية تشرين الأول 2015). وبذلك، تكون الكتلة النقدية الإجمالية (م3) قد ارتفعت بنسبة 4,1% في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016، مقابل ارتفاعها بنسبة 3,7% في الفترة ذاتها من العام 2015. من جهة أخرى، ارتفع معدّل دورة الكتلة النقدية (م3) أي ((م3-م2)/م3) قليلاً إلى 58,18% في نهاية تشرين الأول 2016 مقابل 58,04% في نهاية أيلول 2016 و57,81% في نهاية العام 2015 (57,69% في نهاية تشرين الأول 2015). وتأتّى ارتفاع الكتلة النقدية الإجمالية (م3) والبالغ 7719 مليار ليرة في الأشهر العشرة الأولى من العام 2016 من:

- ارتفاع القيمة الإجمالية للموجودات الخارجية الصافية لدى الجهاز المصرفي (أي المصارف والمصرف المركزي) بما يوازي 2729 مليار ليرة (ما يعادل 1810 ملايين دولار). ونتج ذلك عن ارتفاع الموجودات من الذهب بمقدار 2848 مليار ليرة (1889 مليون دولار) نتيجة ارتفاع سعر أونصة الذهب عالمياً في هذه الفترة، في حين تراجع الموجودات الخارجية الصافية (غير الذهب) بما يوازي 118 مليار ليرة (ما يعادل 78 مليون دولار).

- ارتفاع صافي ديون الجهاز المصرفي على القطاع العام بقيمة 4336 مليار ليرة.
- ارتفاع فروقات القطع المسجلة "سلباً" بقيمة 2950 مليار ليرة.
- ارتفاع التسليفات الإجمالية الممنوحة من الجهاز المصرفي للقطاع الخاص المقيم بحوالي 3727 مليار ليرة، نتيجة ارتفاع كلٍّ من التسليفات بالليرة بما مقداره 2529 مليار ليرة، والتسليفات بالعملات الأجنبية بما يعادل 1197 مليار ليرة (حوالي 795 مليون دولار).
- تراجع البنود الأخرى الصافية بقيمة 123 مليار ليرة.
- وفي الأشهر العشرة الأولى من العام 2016، ارتفعت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الضيق (م1) بنسبة 6,4%، كما ازدادت الكتلة النقدية بالليرة بمفهومها الواسع (م2) بنسبة 3,2%.

1م (M1) تشمل النقد في التداول بالليرة وودائع القطاع الخاص المقيم تحت الطلب بالليرة في الجهاز المصرفي.  
 2م (M2) تشمل م1 وودائع القطاع الخاص المقيم الأخرى بالليرة اللبنانية لدى الجهاز المصرفي.  
 3م (M3) تشمل م2 وودائع القطاع الخاص المقيم بالعملات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي إضافة إلى سندات الدين التي تُصدرها المصارف في الأسواق الخارجية.

#### معدلات الفوائد

##### معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالليرة اللبنانية

في نهاية تشرين الأول 2016، بقيت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالليرة اللبنانية شبه مستقرّة عند 6,95% مقابل 6,94% في نهاية الشهر الذي سبق (6,94% في نهاية العام 2015). وبلغ متوسط عمر المحفظة 1283 يوماً (3,52 سنوات) مقابل 1281 يوماً (3,51 سنوات) و1222 يوماً (3,35 سنوات) في نهاية الفترات الثلاث على التوالي. واستقرّت معدلات الفائدة الفعلية على سندات الخزينة المُصدّرة دورياً خلال شهر تشرين الأول 2016 لتسجّل في الإصدار الأخير المستويات التالية: 4,44% لفئة الثلاثة أشهر، 4,99% لفئة الستة أشهر، 5,35% لفئة السنة، 5,84% لفئة السنتين، 6,50% لفئة الثلاث سنوات، و6,74% لفئة الخمس سنوات. وبلغت الفائدة الفعلية 7,08% على السندات من فئة 7 سنوات و7,46% على السندات من فئة 10 سنوات.

##### معدلات الفائدة على سندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds)

في نهاية تشرين الأول 2016، استقرّت الفائدة المثقّلة على المحفظة الإجمالية لسندات الخزينة بالعملات الأجنبية (Eurobonds) على 6,42% شأنها في نهاية الشهر الذي سبق (6,44% في نهاية كانون الأول 2015)، فيما انخفض قليلاً متوسط عمر المحفظة إلى 6,20 سنوات مقابل 6,28 سنوات (6,09 سنوات) في نهاية التواريخ الثلاثة على التوالي.

## الفوائد المصرفية على الليرة

في تشرين الأول 2016، انخفض متوسط الفائدة المثقّلة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالليرة اللبنانية إلى 5,53% مقابل 5,58% في الشهر الذي سبق (5,67% في تشرين الأول 2015)، كما انخفض متوسط الفائدة المثقّلة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالليرة بواقع 9 نقاط أساس إلى 8,35% مقابل 8,44% في أيلول الماضي.

وفي تشرين الأول 2016، بقي متوسط الفائدة المثقّلة بين المصارف بالليرة (Interbank Rate) شبه مستقرّ وبلغ 3,03% مقابل 3,00% في الشهر الذي سبق (3,03% في تشرين الأول 2015). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة على الليرة في عدد من الأشهر:

جدول رقم 9- تطوّر الفائدة على الليرة، بالنسبة السنوية (%)

تشرين الأول 2016	أيلول 2016	تشرين الأول 2015	
5,53	5,58	5,67	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
*8,35	*8,44	7,13	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
3,03	3,00	3,03	المتوسط المثقل للفائدة بين المصارف

المصدر: مصرف لبنان

\*بموجب التعميم الوسيط رقم 389 ويتم احتسابه قبل أي دعم أو تسهيل أو تنزيل من الاحتياطي الإلزامي.

## الفوائد المصرفية على الدولار

في تشرين الأول 2016، استقرّ المتوسط المثقل للفائدة على الودائع الجديدة أو المجدّدة بالدولار لدى المصارف في لبنان على 3,43% شأنه في الشهر الذي سبق (3,20% في تشرين الأول 2015)، فيما انخفض المتوسط المثقل للفائدة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة بالدولار بواقع 14 نقطة أساس إلى 7,06% في تشرين الأول 2016 مقابل 7,20% في أيلول 2016.

وفي تشرين الأول 2016، ارتفع متوسط معدل الليبور لثلاثة أشهر إلى 0,88% مقابل 0,85% في الشهر الذي سبق (0,32% في تشرين الأول 2015). ويعرض الجدول أدناه تطور الفائدة المصرفية على الدولار في لبنان في عدد من الأشهر:

جدول رقم 10- تطوّر الفائدة على الدولار، بالنسبة السنوية (%)

تشرين الأول 2016	أيلول 2016	تشرين الأول 2015	
3,43	3,43	3,20	متوسط المعدلات الدائنة على الودائع الجديدة أو المجدّدة
7,06	7,20	7,05	متوسط المعدلات المدينة على التسليفات الجديدة أو المجدّدة
0,88	0,85	0,32	متوسط معدل ليبور لثلاثة أشهر

المصدر: مصرف لبنان

## سوق القطع

في تشرين الأول 2016، أقل متوسط سعر الدولار الأميركي على 1507,5 ليرات شأنه منذ سنوات عدّة وبقي هامش تسعيره على حاله، أي 1501 ليرة للشراء و1514 ليرة للمبيع. يُذكر أن عدد أيام العمل في سوق القطع بلغ 20 يوماً في الشهر العاشر من العام 2016.

على صعيد آخر، ارتفعت موجودات مصرف لبنان بالعملات الأجنبية من 34170 مليون دولار في نهاية أيلول إلى 34743 مليوناً في نهاية تشرين الأول 2016. وعليه، تكون هذه الموجودات قد ارتفعت بقيمة 4105 ملايين دولار في الأشهر العشرة الأولى من العام الجاري مقابل ارتفاعها بمقدار 849 مليون دولار في الفترة ذاتها من العام الذي سبق.

## مؤشر أسعار الاستهلاك

في تشرين الأول 2016، وبحسب مؤسسة البحوث والاستشارات، انخفض مؤشر الأسعار لمدينة بيروت وضواحيها بنسبة 0,26% قياساً على الشهر الذي سبق، ليسجّل ارتفاعاً بنسبة 1,76% قياساً على كانون الأول 2015. وعند مقارنة متوسط هذا المؤشر في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الأول 2016 مع الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الأول 2015، يكون قد ارتفع بنسبة 0,56%.

أما مؤشر الأسعار في لبنان الذي تنشره إدارة الإحصاء المركزي، فقد ارتفع بنسبة 0,91% في تشرين الأول 2016 قياساً على الشهر الذي سبق، وبحوالي 2,11% قياساً على كانون الأول 2015، في حين انخفض بمقدار 1,83% عند مقارنة متوسطه في الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الأول 2016 مع الأشهر الإثني عشر المنتهية في تشرين الأول 2015.

